مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: العلاقة بين الرفع المالي والسيولة السريعة في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
اسم الكاتب: د. منذر مرهج
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5451
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 00:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Relationship Between Financial Leverage And Quick Ratio In The Private Banks Listed On The Damascus Securities Exchange

Dr. Mounzer Mourhij *

(Received 31 / 5 / 2020. Accepted 23 / 7 / 2020)

□ ABSTRACT □

This research aimed to discover the relationship between the degree of financial leverage resulting from the increase in the volume of deposits deposited by customers in the bank, and the degree of quick liquidity that the bank needs to meet its obligations related to the payment of interest on deposits or to meet requests for withdrawal from them or to meet borrowing requests by customers.

The research relied on the descriptive analytical approach. The research community included all fourteen private banks listed on the Damascus Securities Exchange, where the necessary secondary data related to the studied banks were collected from the website of the Damascus Securities Exchange, and the research also relied on cross-sectional data analysis for the fourteen study community vocabularies during the period 2010-2018, depending on the random-effects model, which statistical tests conducted for this purpose proved to be the appropriate model among the basic models for analyzing cross-sectional time series data (fixed-effects model, random-effects model, and Pooled regression model).

The research reached a set of results stating that there is an inverse and significant relationship between the ratio of financial leverage and the ratio of quick liquidity in the studied banks, which means that with the increased attractiveness of the studied banks to more deposits and the high degree of financial leverage in them, it did not work to increase the rates of quick liquidity enough to cover the liquidity risk that these banks may be exposed to, in order to achieve more profits and increase the level of profitability as one of the main objectives of the bank.

Keywords: Financial Leverage, Quick Ratio, Private Banks, Damascus Securities Exchange.

* **Associate Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

العلاقة بين الرفع المالي والسيولة السريعة في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

الدكتور منذر مرهج*

(تاريخ الإيداع 31 / 5 / 2020. قُبِل للنشر في 23 / 7 / 2020)

□ ملخّص □

هدفَ هذا البحث إلى الكشف عن العلاقة بين درجة الرفع المالي الناجمة عن زيادة حجم الودائع التي يودعها العملاء في المصرف، وبين درجة السيولة السريعة التي يحتاجها المصرف لمواجهة التزاماته المتعلقة بسداد فوائد الودائع أو تلبية طلبات السحب منها أو تلبية طلبات الاقتراض من قبل العملاء.

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وشمل مجتمع البحث جميع المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها أربعة عشر مصرفاً، حيث تمّ جمع البيانات الثانوية اللازمة والمتعلقة بالمصارف المدروسة من الموقع الالكتروني لسوق دمشق للأوراق المالية، كما اعتمد البحث على تحليل البيانات المقطعية لمفردات مجتمع الدراسة الأربع عشرة خلال الفترة الزمنية 2010 – 2018، وذلك اعتماداً على نموذج التأثيرات العشوائية الذي اثبتت الاختبارات الاحصائية التي أجريت لهذا الغرض أنّه النموذج المناسب من بين النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (نموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، ونموذج الانحدار التجميعي).

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج التي تفيد بوجود علاقة عكسية ومعنوية بين نسبة الرفع المالي ونسبة السيولة السريعة في المصارف المدروسة، الأمر الذي يعني بأنّه مع زيادة جذب المصارف المدروسة للمزيد من الودائع وارتفاع درجة الرفع المالي فيها، فإنّها لم تعمل على زيادة نسب السيولة السريعة بما يكفي لتغطية مخاطر السيولة التي يمكن أن تتعرض لها، وذلك من أجل تحقيق المزيد من الأرباح وزيادة مستوى الربحية كأحد الأهداف الرئيسة للمصرف.

الكلمات المفتاحية: الرفع المالي، السيولة السريعة، المصارف الخاصة، سوق دمشق للأوراق المالية.

* **أستاذ مساعد، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

مقدمة:

تسعى المصارف لتحقيق الايرادات المولدة للأرباح من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة المصرفية وأنشطة الاستثمار والأنشطة الخدمية الأخرى، إلاّ أنّ القيام بهذه الأنشطة يحتاج للتمويل المناسب من مصادر عدة مثل رأس المال المدفوع والودائع والقروض التي يحصل عليها المصرف، وتعدّ الودائع المصدر الأساسي لتمويل أنشطة المصرف والتي يسعى للحصول عليها وزيادة مستوى الرفع المالي فيه، إلاّ أنّ ذلك يرتّب عليه مسؤولية الحفاظ على مستوى مناسب من السيولة التي لا تؤثر على تحقيق هدف الربحية من جهة ولا تعرّض المصرف لمخاطر نقص السيولة من جهة أخرى.

لذلك ينبغي على المصارف أن تدير أصولها وخصومها بالطريقة التي تحقق لها أهدافها دون تعارض أو إخلال بأحدها على حساب الآخر.

مشكلة البحث:

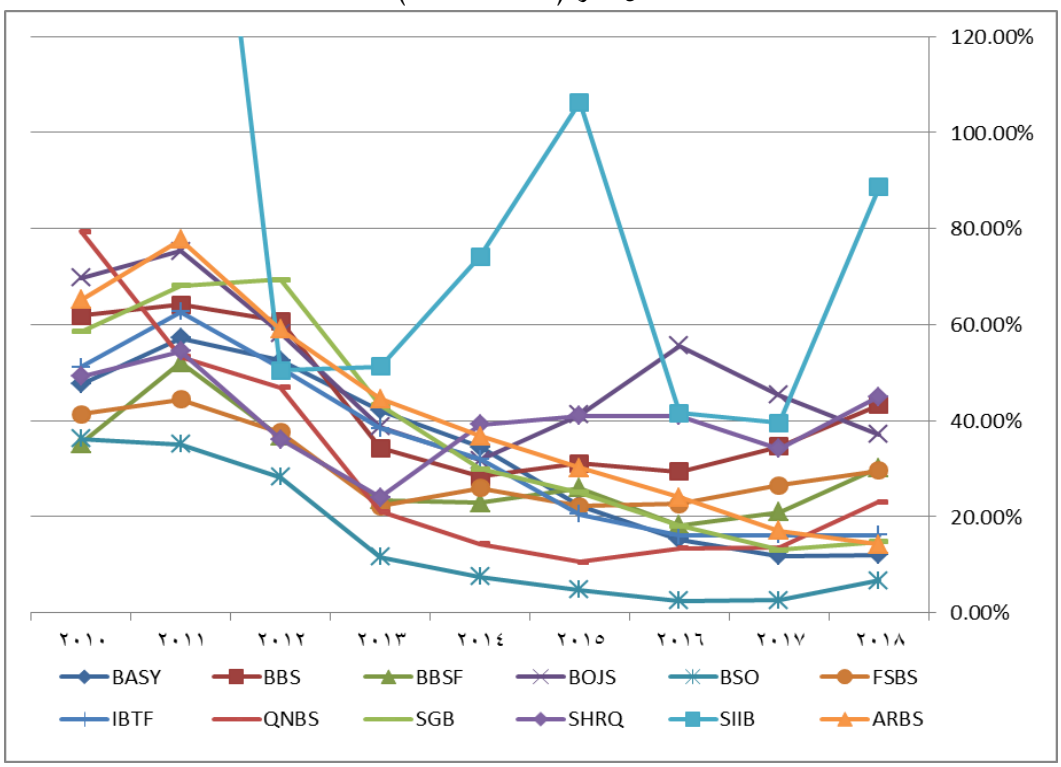
تعدّ السيولة عامل الأمان الأول لحماية المصرف واستمرار حياته ونشاطه وتمكينه من تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم بالمقام الأول إلى جانب تلبية طلبات العملاء من التسهيلات الائتمانية المتنوعة، كما تعزّز من ثقة جميع أصحاب المصلحة بالمصرف، وبخلاف ذلك فقد يتعرض البنك لمخاطر كبيرة قد تؤدي به إلى الافلاس.

من خلال دراسة استطلاعية قام بها الباحث شملت جميع المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تمّ من خلالها تحليل أهم مؤشرات مخاطر السيولة المرتبطة بمستوى توظيف الودائع في التسهيلات الائتمانية، وذلك اعتماداً على المؤشر الذي يقيس نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع.

حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة كونه يزيد من نسبة التسهيلات الائتمانية التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى السيولة، كما يشير ذلك إلى حاجة المصرف إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الاقتراض الجديدة (حمد، 2017، ص. 408).

والشكل البياني التالي رقم (1) يلخص تطور هذه النسبة خلال الفترة (2010 – 2018) بالنسبة للمصارف المدروسة.

الشكل رقم (1) صافي التسهيلات الائتمانية / إجمالي الودائع للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2010 – 2018)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بناءً على تقارير المصارف المذكورة والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

يظهر الشكل السابق تبايناً واضحاً في مستوى وشكل تطور مخاطر السيولة بين المصارف المدروسة مقاسة بنسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الودائع، الأمر الذي دعا الباحث لطرح التساؤل الآتي:

ما هو مستوى الرفع المالي في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وما علاقة ذلك بمستوى السيولة السريعة في تلك المصارف؟

أهمية البحث وأهدافه:

تتمثل أهمية البحث في دراسة وتحليل العلاقة بين درجة الرفع المالي التي تعبر عن مدى اعتماد المصرف على جذب الودائع من العملاء وأهمية ذلك في تمويل مختلف أنشطة المصرف المولدة للأرباح، وبين درجة السيولة السريعة التي ينبغي الحفاظ عليها لمواجهة التزامات المصرف على المدى القصير فيما يتعلق بسداد فوائد الودائع أو تلبية طلبات السحب من الودائع أو تلبية طلبات الاقتراض من قبل العملاء.

ويهدف البحث إلى الكشف عن العلاقة بين درجة الرفع المالي ودرجة السيولة السريعة في المصارف المدروسة وبيان مدى تحقيق التوازن المطلوب بين كل منهما.

فرضية البحث:

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى الرفع المالي ودرجة السيولة السريعة في المصارف محل الدراسة.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الظاهرة وتحليلها، وتفسير ما تمّ الحصول عليه من معلومات ونتائج.

مجتمع البحث وعينته:

يشمل مجتمع البحث جميع المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها أربعة عشر مصرفاً (البنك العربي– سورية، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك الأردن – سورية، بنك البركة – سورية، بنك الشام، بنك الشرق، بنك بيبلوس– سورية، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك سورية والخليج، بنك سورية والمهجر، بنك عوده سورية، بنك قطر الوطني– سورية، فرنسبنك– سورية)، وقد تمّ اعتماد المسح الشامل ودراسة جميع مفردات مجتمع البحث.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: يغطي البحث الفترة الزمنية الممتدة من عام 2010 وحتى عام 2018 وهي الفترة التي تتوافر فيها بيانات كاملة لجميع مفردات مجتمع البحث.

الدراسات السابقة:

أولاً– الدراسات العربية:

1–دراسة (النجار، 2013) بعنوان: مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين– دراسة اختبارية.

هدفت الدراسة الى اختبار أثر الرفع المالي على الاداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وذلك وفقاً لمقاييس الأداء المحاسبية التقليدية، وقد تم استخدام نماذج الانحدارات لتحليل البيانات واختبار الفرضيات على أساس التباطؤ الزمني، وتوصلت الدراسة الى وجود أثر سلبي للرفع المالي على مقاييس الأداء المحاسبية وأن هذا الأثر يمتد لعدة سنوات. وأن هناك أثراً سلبياً للرفع المالي على القيمة السوقية ويمتد هذا الاثر لعدة سنوات.

2–دراسة (طالب، 2013) بعنوان: الرافعة المالية وأثرها في العائد والمخاطرة– دراسة تطبيقية في القطاع الخدمي العراقي الخاص.

هدفت الدراسة إلى تسلط الضوء على ماهية الرافعة المالية ومدى تأثيرها في العائد والمخاطرة ، من خلال التطبيق على شركات خدمية خاصة مساهمة مسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات التي تفيد بوجود علاقة ارتباط ايجابية بين الرافعة المالية من جهة والعائد على الاستثمار والمخاطرة من جهة أخرى.

3–دراسة (بلحاج، 2017) بعنوان: أثر مؤشرات السيولة والربحية على الرفع المالي، دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة في ولاية ورقلة للفترة:(2011 – 2015).

هدفت الدراسة إلى قياس أثر كل من نسبة السيولة ونسبة الربحية على الرفع المالي لعينة من شركات المساهمة الجزائرية، وذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة السريعة ونسبة العائد على الأصول مجتمعتين والرفع المالي.

4-دراسة (العلي، 2018) بعنوان: أثر الرفع المالي على السيولة والربحية، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الرفع المالي على الربحية وعلى السيولة في عينة قصدية من الشركات الخدمية والصناعية خلال الفترة 2012- 2016، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التجريبي، وتوصلت إلى نتائج تبين وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين الرفع المالي والربحية وعلاقة ارتباط عكسية معنوية بين الرفع المالي والسيولة.

5-دراسة (ظاهر ومحمد، 2018) بعنوان: تحليل السيولة، الربحية، الرفع المالي في ضوء ادارة المخاطر المصرفية، المصرف التجاري العراقي حالة دراسية 2005 - 2015.

هدفت الدراسة الى تحليل إدارة السيولة لجانبي الموجودات والمطاليب وتحليل أثر الرفع المالي في ربحية البنك التجاري العراقي خلال الفترة 2005- 2015 من خلال بناء نماذج قياسية مناسبة، وخلصت الدراسة إلى تطابق اشارات المعلمات مع منطق النظرية الاقتصادية لجميع النماذج، وأن البنك قد حقق نجاحات في إدارة السيولة لجانب الموجودات، في حين أخفق في إدارة جانب المطلوبات والذي انعكس على انخفاض الرافعة المالية، بينما كان سلوك الربحية تصاعدياً نتيجة ضخامة الاستثمارات المشكلة لغالبية اجمالي الموجودات.

6-دراسة (علي، 2018) بعنوان: أثر علاقة الرفع المالي بعوائد الأسهم- دراسة لعينة من الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

هدفت الدراسة الى تقييم علاقة وتأثير الرفع المالي على عوائد الأسهم، واعتمدت على اسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج التي بينت وجود أثر معنوي للرفع المالي على المخاطر الكلية للشركات، في حين لم يكن تأثيره معنوياً على المخاطر المنتظمة، كما أنّ للرفع المالي تأثير على ربحية السهم.

7-دراسة (عليوي، 2019) بعنوان: أثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

هدفت الدراسة إلى البحث في أثر الرفع المالي المقاس من خلال نسبة المطلوبات إلى حقوق الملكية على الأداء المالي المقاس بكل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، ومعرفة فيما إذا كان هناك فروقات في أثر الرفع المالي على الأداء المالي بين القطاعات المختلفة في سوق عمان المالي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد بينت نتائج الدراسة وجود أثر للرفع المالي على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، في حين تبين عدم وجود أثر للرفع المالي على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على الأصول، كما بينت نتائج الدراسة وجود فروقات في أثر الرفع المالي على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية بين القطاعات المختلفة، في حين تبين عدم وجود فروقات في أثر الرفع المالي على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على الأصول بين القطاعات المختلفة.

8-دراسة (الموسوي والخفاجي، 2020) بعنوان: قياس العلاقة السببية للمرونة المالية و المخاطرة المصرفية - دراسة مقارنة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية والاماراتية.

هدفت الدراسة الى معرفة مدى أهمية المرونة المالية و علاقتها بالمخاطرة المصرفية في المصارف وذلك من خلال دراسة العلاقة السببية بين متغيرات المرونة المالية من خلال مؤشراتها (الرافعة المالية، نسبة الرصيد النقدي، نسبة التوظيف) كمتغير مستقل و المخاطرة المصرفية كمتغير تابع بمؤشراته (مخاطرة الائتمان، مخاطرة السيولة، مخاطرة

رأس المال، مخاطرة السوق). وقد تمت دراسة الأساليب المتبعة في المصارف لمواجهة المخاطر ومعرفة المدى الذي يمكن فيه تطبيق مؤشرات المرونة المالية في المصارف، و معرفة مستوى العلاقة بين مؤشرات متغيرات الدراسة وطبيعتها، وقد تم اختبار هذه العلاقة بين المصارف العراقية و المصارف الاماراتية باستخدام البيانات المالية الفصلية للفترة (2011 – 2018) وقد بينت الدراسة عدم وجود علاقة سببية باتجاهين بين متغيرات المرونة المالية ومخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال في المصارف المدروسة، في حين توجد علاقة سببية بين متغير الرصيد النقدي ومخاطر السوق باتجاهين.

ثانياً– الدراسات الأجنبية:

1–دراسة (Owino, 2011) بعنوان:

The Relationship Between Liquidity and Leverage of Companies Quoted at the NSE.

"العلاقة بين السيولة والرافعة للشركات المدرجة في سوق نيروبي للأوراق المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين السيولة والرافعة في الشركات المدرجة في سوق نيروبي للأوراق المالية، وتحديد أثر السيولة على الرافعة.

اعتمدت الدراسة على المسح الاحصائي لجمع بيانات كمية من أجل تحديد شكل العلاقة القائمة بين المتغيرين المدروسين، وانتهى البحث إلى وجود علاقة سلبية غير معنوية بين السيولة والرافعة.

2– دراسة (Goel et al., 2015) بعنوان:

Operating liquidity and financial leverage: Evidences from Indian machinery industry.

"السيولة التشغيلية والرفع المالي: شواهد من صناعة الآلات الهندية"

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الرفع المالي على مختلف مقاييس السيولة التشغيلية، وكذلك أثر الرفع المالي والسيولة التشغيلية على أداء المنشأة وذلك اعتماداً على تحليل النسب ونموذج انحدار البيانات المقطعية.

وخلصت الدراسة إلى أنّ للرفع المالي أثر معنوي على مقاييس مختلفة من السيولة التشغيلية، وأنّ للرفع المالي وللسيولة التشغيلية أثر كبير على أداء شركات الآلات الهندية.

3–دراسة (Hongli et al., 2019) بعنوان:

The Effect of Liquidity and Financial Leverage on Firm Performance: Evidence from Listed Manufacturing Firms on The Ghana Stock Exchange.

" تأثير السيولة والرافعة المالية على أداء الشركات: أدلة من شركات التصنيع المدرجة في بورصة غانا"

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير السيولة والرافعة المالية على أداء الصناعات التحويلية المدرجة في بورصة غانا من ستة قطاعات مختلفة من 2007 إلى 2015. وقد تمّ استخدام نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي، وأوضحت النتائج التجريبية للدراسة أن السيولة لها تأثير إيجابي كبير على الأداء المقاس بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وأن للرافعة المالية تأثير إيجابي قوي على أداء الشركات.

4– دراسة (Zulkipli, 2019) بعنوان:

The Relationship Between Financial Leverage And Liquidity, And Firms' Profitability Of The Agricultural Industry: Evidence From Malaysian Listed Firms.

"العلاقة بين الرافعة المالية والسيولة، وربحية الشركات في الصناعة الزراعية: أدلة من الشركات المدرجة في ماليزيا"

هدفت الدراسة الى البحث في العلاقة بين الرافعة المالية والسيولة والربحية لشركات للصناعة الزراعية الماليزية بين عامي 2011 و 2015، كما حاولت الدراسة اختبار مدى قدرة الرافعة المالية والسيولة على حد سواء في التنبؤ بربحية الشركات. اظهرت الدراسة وجود علاقات مهمة بين الرافعة المالية والسيولة وربحية الشركة، وأن كل من الرافعة المالية والسيولة مهمين أيضاً لتفسير ربحية الشركات والتنبؤ بها، حيث أن ربحية الشركة ستزداد مع زيادة مستوى الدين حتى المستوى الأمثل للديون.

بعد مراجعة وتحليل مجموعة الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تمّ عرضها تبيّن الآتي:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لمتغير الرفع المالي، إلّا أنّها تختلف عن دراسة (النجار، 2013) التي تناولت تأثير الرفع المالي على الأداء المالي، وعن دراسة (طالب، 2013) التي بحثت في أثر الرافعة المالية على العائد والمخاطرة، وعن دراسة (بلحاج، 2017) التي درست أثر مؤشرات السيولة والربحية على الرفع المالي، وعن دراسة (العلي، 2017) التي درست أثر الرفع المالي على السيولة والربحية بالتطبيق على قطاع غير مصرفي، وعن دراسة (ظاهر ومحمد، 2018) التي تناولت تحليل السيولة والربحية والرفع المالي، وعن دراسة (علي، 2018) التي بحثت في أثر علاقة الرفع المالي بعوائد الأسهم، وعن دراسة (عليوي، 2019) التي بحثت في أثر الرفع المالي على الأداء المالي، وعن دراسة (الموسوي والخفاجي، 2020) التي بحثت في العلاقة السببية للمرونة المالية والمخاطرة المصرفية، وعن دراسة (Owino, 2011) التي بحثت في علاقة السيولة والرافعة، وعن دراسة (Goel et al., 2015) التي درست السيولة التشغيلية والرفع المالي، وعن دراسة (Hongli et al., 2019) التي بحثت في تأثير السيولة والرافعة المالية على أداء الشركات، وعن دراسة (Zulkipli, 2019) التي درست العلاقة بين الرافعة المالية والسيولة وربحية الشركات.

فقد جاءت الدراسة الحالية مختلفة عن الدراسات السابقة المذكورة من حيث الهدف المتمثل في الكشف عن العلاقة بين الرافعة المالية ونسبة السيولة السريعة تحديداً لما لذلك من أهمية خاصة بالنسبة للقطاع المصرفي، وكذلك من حيث المنهجية إذ اعتمدت الدراسة الحالية على تحليل البيانات المقطعية الحقيقية لكل مصرف عبر كامل فترة الدراسة دون اللجوء الى الاعتماد على متوسطات القيم على مستوى الفترة الواحدة أو على مستوى القطاع المصرفي ككل، وكذلك من ناحية بيئة التطبيق حيث تناولت القطاع المصرفي الخاص في سورية.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: مفهوم الرفع المالي:

تشير الرافعة المالية إلى استخدام رأس مال مقترض لتضخيم العائد على حقوق الملكية، حيث تتحمل المنشأة تكلفة ثابتة تتمثل بالفوائد، وبالتالي فإنّه مع درجة رفع مالي عالية يرتفع معدّل العائد على حقوق الملكية إذا كان معدل العائد على الاستثمار أعلى من معدّل الفائدة على الأموال المقترضة، وبمقابل ذلك يكون لدرجة الرفع المالي العالية أثر سلبي على العائد على الملكية في حال كون الفائدة على الأموال المقترضة أعلى من معدل العائد على الاستثمار. (Kumar, 2017, P. 5)

تعبّر درجة الرفع المالي عن درجة تأثير الرافعة المالية على ربحية السهم (EPS) في المنشأة وتقاس بنسبة التغير في ربحية السهم إلى نسبة التغير في الدخل قبل الفوائد والضرائب من خلال المعادلة التالية:

DFL= EPS / EBIT

درجة الرفع المالي = النسبة المئوية للتغير في ربحية السهم / النسبة المئوية للتغير في الدخل قبل الفوائد والضرائب.

أو من خلال المعادلة التالية (Kumar, 2017, P. 6):

DFL= EBIT / (EBIT – I)

درجة الرفع المالي = الدخل قبل الفوائد والضرائب / (الدخل قبل الفوائد والضرائب – الفوائد).

ثانياً: مفهوم السيولة السريعة:

تعدّ السيولة من الأهداف الرئيسة للمصارف إلى جانب هدفي الربحية والأمان، إذ تحتاجها المصارف بشكل خاص لمواجهة السحوبات المستمرة من الودائع وكذلك لتلبية احتياجات العملاء من التسهيلات الائتمانية المتنوعة بما يمكّنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية جيدة ومستمرة.

تشير السيولة في المصارف عموماً إلى مدى قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المتمثلة بتلبية طلبات المودعين من سحوبات تتعلق بودائعهم أو الفوائد المستحقة عليها، إلى جانب تلبية طلبات الاقتراض والسلف المطلوبة من المصرف، إلاّ أنّ هذه السيولة يجب أن تكون ضمن حدود مدروسة تضمن عدم رفعها أكثر مما ينبغي لضمان عدم الاضرار بهدف تحقيق الربحية في المصرف.

وبناء عليه فإنّ هناك نسب نمطية تكون محددة ضمن القطاع المصرفي بشكل عام أو ضمن أنواع معينة من المصارف.

إنّ عدم توفر السيولة الكافية في المصرف يعرضه لما يسمى مخاطر السيولة المصرفية المتمثلة بعدم قدرة المصرف على تمويل الزيادة في جانب الأصول دون الاضطرار الى تسييل أصوله بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة مرتفعة. (Omran, 2019, P. 72)

يتم قياس مستوى السيولة في المصرف كما في المنشآت الاقتصادية الأخرى من خلال مجموعة من النسب الشهيرة أهمها: (الأعاجيبي، 2018، ص. 140)

1–نسبة التداول Current Ratio والتي تقيس مدى قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المتداولة مما لديه من أصول متداولة وذلك اعتماداً على المعادلة التالية:

Current Ratio= Current Assets / Current Liabilities

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.

2–نسبة النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل إلى الودائع Cash and Short-term Investments to Deposits Ratio (CSIDR) والتي تحسب من خلال المعادلة التالية:

CSIDR = (Cash + Short term investments) / Deposits

نسبة النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل إلى الودائع = (النقدية + الاستثمارات قصيرة الأجل) / الودائع.

3–نسبة السيولة السريعة: وهي إحدى نسب قياس السيولة في المنشآت الاقتصادية عموماً، إلاّ أنّها النسبة الافضل للاستخدام في المصارف لقياس مدى قدرتها على الاستجابة لالتزاماتها قصيرة الأجل بشكل سريع من خلال الأصول السائلة التي تمتلكها كالنقدية وحسابات المدينون والاستثمارات قصيرة الأجل، أو هي مقياس لمدى قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها المتداولة (قصيرة الأجل) اعتماداً على أصولها السريعة فقط، أي تلك الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقدية خلال 90 يوماً أو ضمن فترة قصيرة، والتي تتضمن النقدية وما يعادلها أو الأوراق القابلة للتسويق والحسابات المدينة الجارية (Dar & Amir, 2017, p. 26).

ويتم حساب هذه النسبة مباشرة باستخدام المعادلة التالية:

Quick Ratio (Acid Test Ratio) = Liquid Assets / Current Liabilities

: Liquid Assets = Current Assets - Inventories

السيولة السريعة = الأصول السائلة / الخصوم المتداولة.

النتائج والمناقشة:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضيته، تمّ جمع البيانات الثانوية الخاصة بمفردات البحث المدروسة والمتمثلة بأربعة عشر مصرفاً خاصاً مدرجاً في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك من واقع التقارير السنوية المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2010 – 2018)، حيث تمّ الحصول على النسب المالية التي تقيس كل من مستوى الرفع المالي ونسبة السيولة السريعة والموضحة من خلال الجدول رقم (1) والشكل البياني رقم (2) المبينين أدناه.

الجدول رقم (1) مستوى الرفع المالي ونسبة السيولة السريعة للمصارف المدروسة خلال الفترة (2010 – 2018)

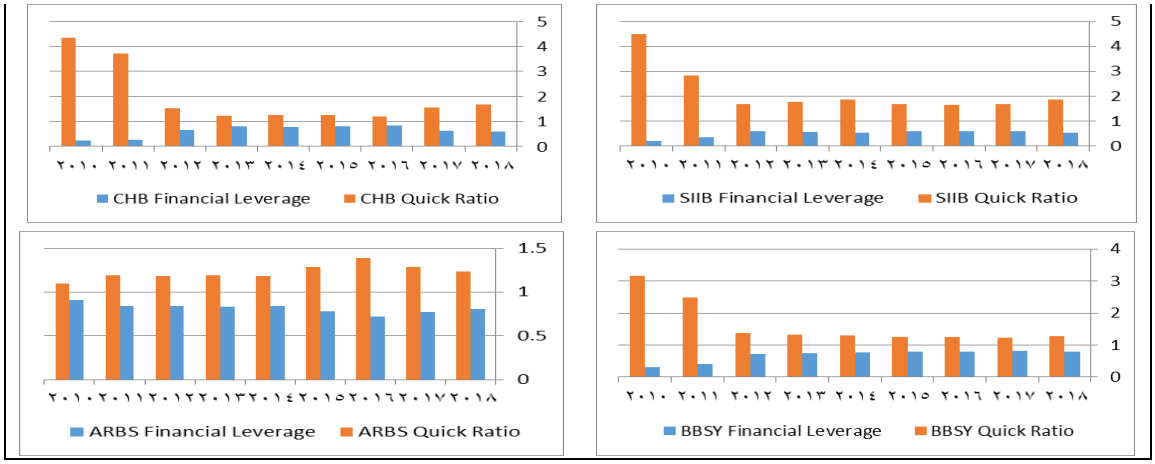
2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	السنة / البيان	رمز المصرف
0.93	0.89	0.86	0.87	0.84	0.80	0.74	0.78	0.79	FL *	BASY
1.08	1.12	1.17	1.15	1.19	1.25	1.36	1.28	1.27	QR *	
0.90	0.86	0.85	0.85	0.85	0.80	0.71	0.67	0.71	FL	BBS
9.70	7.08	6.74	6.74	6.82	5.09	3.46	3.03	3.48	QR	
0.96	0.91	0.92	0.92	0.92	0.90	0.88	0.89	0.90	FL	BBSF
1.05	1.10	1.09	1.08	1.09	1.12	1.14	1.12	1.11	QR	
0.82	0.83	0.85	0.87	0.87	0.79	0.67	0.76	0.78	FL	BOJS
1.21	1.20	1.18	1.15	1.15	1.27	1.49	1.31	1.28	QR	
0.94	0.92	0.90	0.94	0.93	0.90	0.89	0.88	0.86	FL	BSO
1.06	1.09	1.11	1.07	1.08	1.11	1.13	1.14	1.16	QR	
0.94	0.87	0.88	0.90	0.87	0.85	0.78	0.80	0.82	FL	FSBS
1.07	1.15	1.14	1.12	1.15	1.18	1.28	1.25	1.22	QR	
0.91	0.87	0.85	0.87	0.88	0.90	0.89	0.88	0.88	FL	IBTF
1.10	1.15	1.17	1.15	1.14	1.11	1.13	1.13	1.13	QR	
0.38	0.28	0.24	0.24	0.26	0.21	0.22	0.27	0.30	FL	QNBS
2.63	3.56	4.25	4.24	3.84	4.81	4.54	3.67	3.36	QR	
0.84	0.88	0.90	0.93	0.97	0.93	0.93	0.97	0.99	FL	SGB
1.19	1.14	1.11	1.08	1.03	1.07	1.07	1.04	1.01	QR	
0.86	0.85	0.82	0.83	0.75	0.60	0.60	0.73	0.81	FL	SHRQ
1.17	1.18	1.22	1.20	1.33	1.65	1.65	1.36	1.23	QR	
0.22	0.35	0.59	0.56	0.54	0.59	0.60	0.59	0.53	FL	SIIB
4.48	2.83	1.69	1.77	1.86	1.68	1.67	1.70	1.88	QR	

0.23	0.27	0.65	0.80	0.79	0.80	0.84	0.64	0.59	FL	CHB
4.35	3.71	1.54	1.24	1.26	1.25	1.20	1.56	1.69	QR	
0.32	0.40	0.73	0.75	0.77	0.80	0.80	0.81	0.78	FL	BBSY
3.17	2.50	1.37	1.33	1.30	1.25	1.26	1.23	1.28	QR	
0.91	0.84	0.84	0.84	0.84	0.78	0.72	0.78	0.81	FL	ARBS
1.10	1.19	1.19	1.19	1.19	1.29	1.39	1.29	1.24	QR	

- **FL= Financial Leverage Ratio معدل الرفع المالي)، (QR= Quick Ratio نسبة السيولة السريعة)**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على تقارير المصارف المدروسة والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية.





الشكل رقم (2) مستوى الرفع المالي ونسبة السيولة السريعة للمصارف المدروسة خلال الفترة (2010 – 2018)

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول رقم (1).

من خلال الجدول رقم (1) والشكل البياني رقم (2) السابقين يتضح أنّ هناك تفاوتاً في نسب الرفع المالي وتفاوتاً في نسب السيولة السريعة بين المصارف المدروسة خلال فترة البحث (2010 – 2018)، كما يظهر الشكل البياني المذكور عدم وجود تجانس بين نسب الرفع المالي ونسب السيولة السريعة فيما بين المصارف المدروسة رغم أهمية العلاقة بين النسبتين.

وفيما يخص الاحصاءات الوصفية لمتغيري الدراسة، يلخص الجدول التالي رقم (2) تلك الاحصاءات.

الجدول التالي رقم (2) الاحصاءات الوصفية لمتغيري الدراسة (QR, FL)

QR	FL	البيان
1.861985	0.755710	Mean
1.225619	0.834946	Median
9.701746	0.988050	Maximum
1.012095	0.207732	Minimum
1.498293	0.201428	Std. Dev.
2.696656	−1.544393	Skewness
10.77993	4.317694	Kurtosis
470.4790	59.20380	Jarque−Bera
0.000000	0.000000	Probability
234.6101	95.21950	Sum
280.6102	5.071655	Sum Sq. Dev.
126	126	Observations

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EVIEWS10.

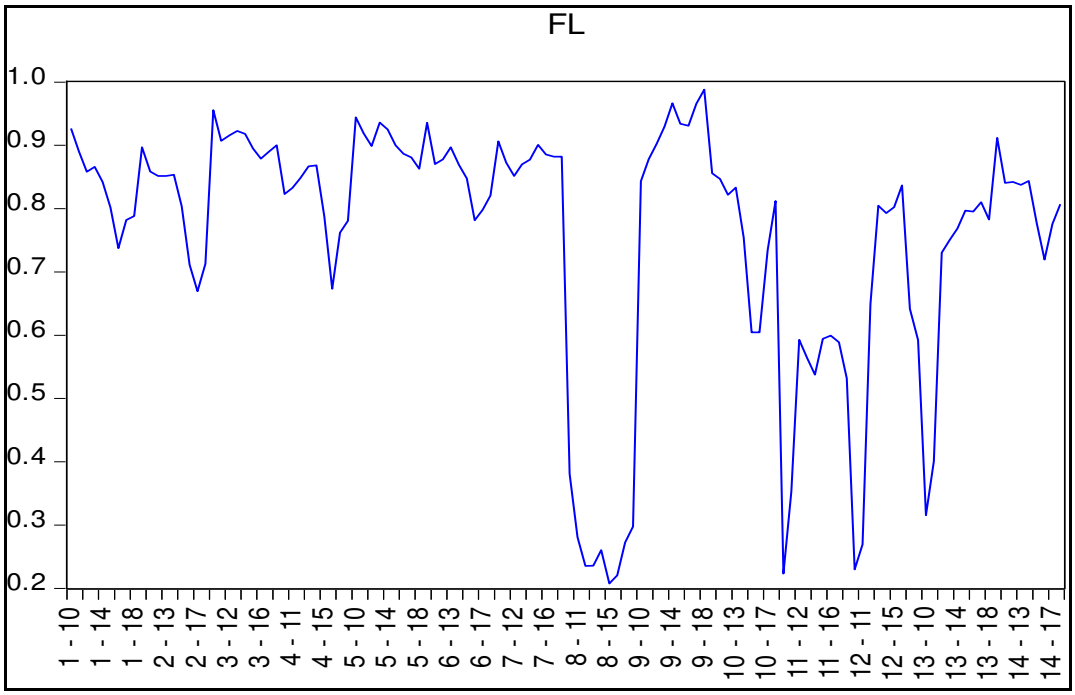
تعدّ البيانات التي تمّ جمعها بيانات متزنة تعود لفترة زمنية واحدة مما يعني امكانية اهمال أثر الزمن (مجيد، 2017، 546) يعتمد البحث على تحليل بيانات سلاسل زمنية مقطعية (Panel or Longitudinal Data) تدمج بيانات مقطعية تخص المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية مع بيانات زمنية تخص كل مصرف من المصارف المذكورة خلال فترة زمنية تتراوح من عام 2010 إلى عام 2018.

يأخذ تحليل بيانات السلاسل الزمنية عدة نماذج أساسية: نموذج التأثيرات الثابتة(Fixed Effects Model – FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model – REM)، ونموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model – (PRM) الذي يعدّ أبسط هذه النماذج والذي يفترض ثبات جميع معلمات النموذج عبر الزمن أي ثبات تأثير الزمن.

ولتقدير نموذج التحليل المناسب من بين نماذج التحليل المذكورة يمكن إجراء اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrange Multiplier Test) أو اختبار هوسمان (Hausman Test)، كما يتم اجراء اختبار جذر الوحدة لمعرفة مدى استقرار السلسلة الزمنية المدروسة.

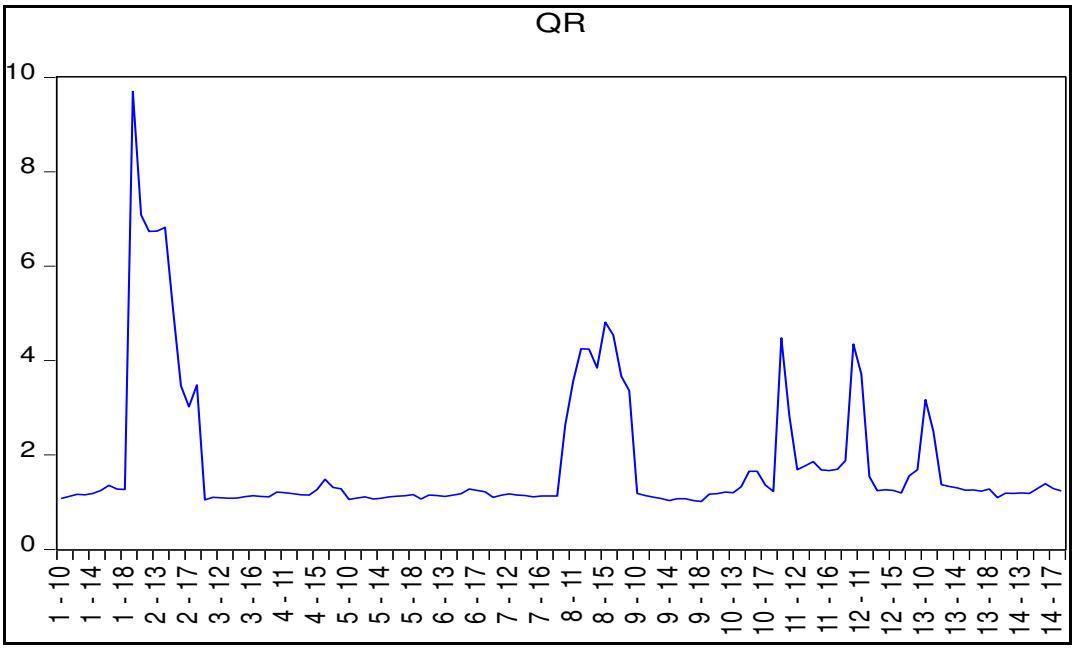
اعتمدت الدراسة على بيانات مدمجة شملت 14 مقطعاً تمثل المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وكل منها يغطي 9 فترات زمنية سنوية (2010–2018) مما يعني أنّ عدد المشاهدات المدروسة هو 14 9 x = 126 مشاهدة.

والشكلين البيانيين التاليين رقم(3) ورقم(4) يمثلان نسب الرفع المالي ونسب السيولة السريعة للمصارف المدروسة خلال الفترة الزمنية (2010–2018).



الشكل البياني رقم (3) التمثيل البياني لنسب الرفع المالي للمصارف المدروسة خلال الفترة (2010–2018)

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EVIEWS 10



الشكل البياني رقم (4) التمثيل البياني لنسب السيولة السريعة للمصارف المدروسة خلال الفترة (2010-2018)

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EVIEWS 10

وجاءت نتائج التقدير وفق النماذج الثلاثة: نموذج التأثيرات الثابتة(FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) ونموذج الانحدار التجميعي (PRM) كما هو مبين في الجدول التالي رقم (3):

الجدول رقم (3) نتائج التقدير وفق نماذج التقدير الثلاثة (التأثيرات الثابتة، التأثيرات العشوائية، و الانحدار التجميعي)

البيان	نموذج التقدير المستخدم		
	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج الانحدار التجميعي
معامل C	4.416399	4.114929	4.157959
احتمالية ستودنت	0.0000	0.0000	0.0000
معامل FL	-3.380149	-2.981227	-3.038166
احتمالية ستودنت	0.0000	0.0000	0.0000
معامل التحديد	0.206499	0803469	0.160492
احصائية دربن واتسن	0.105323	0.427924	0.385416
احتمالية فيشر	0.0000	0.0000	0.0003

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EVIEWS 10

يبين الجدول السابق رقم (3) أنّ القيم الاحتمالية للمعلمات الجزئية و الكلية للنماذج الثلاثة هي أقل من 5% أي أنّ النماذج الثلاثة مقبولة إحصائياً.

يبين الجدول رقم (4) نتائج التأثيرات الثابتة الخاصة بكل مصرف من المصارف المدروسة

الجدول رقم (4) التأثيرات الثابتة الخاصة بكل مصرف من المصارف المدروسة

المصرف	التأثيرات الثابتة	المصرف	التأثيرات الثابتة
BASY	−0.426264	QNBS	0.554969
BBS	4.067375	SGB	−0.270959
BBSF	−0.303728	SHRQ	−0.507480
BOJS	−0.465869	SIIB	−0.422402
BSO	−0.309198	CHB	−0.276861
FSBS	−0.391719	BBSY	−0.444918
IBTF	−0.353195	ARBS	−0.449751

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EVIEWS 10

يبين الجدول السابق تباين في التأثيرات الثابتة فيما بين المصارف المدروسة والتي تراوحت بين (−0.426264) بالنسبة لبنك عودة و(4.067375) بالنسبة لبنك بيبلوس.

يبين الجدول رقم (5) نتائج التأثيرات العشوائية الخاصة بكل مصرف من المصارف المدروسة

الجدول رقم (5) التأثيرات العشوائية الخاصة بكل مصرف من المصارف المدروسة

المصرف	التأثيرات العشوائية	المصرف	التأثيرات العشوائية
BASY	−0.406854	QNBS	0.508284
BBS	3.924904	SGB	−0.251920
BBSF	−0.284468	SHRQ	−0.488990
BOJS	−0.446568	SIIB	−0.420873
BSO	−0.289922	CHB	−0.274203
FSBS	−0.372290	BBSY	−0.433028
IBTF	−0.333733	ARBS	−0.430338

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EVIEWS 10

يبين الجدول السابق تباين في التأثيرات العشوائية فيما بين المصارف المدروسة والتي تراوحت بين (−0.406854) بالنسبة لبنك عودة و(3.924904) بالنسبة لبنك بيبلوس.

تمّ بعد ذلك اجراء الاختبارات اللازمة للاختيار بين النماذج الثلاثة السابقة، حيث تمّ اجراء اختبار (Breusch–Pagan Lagrange Multiplier test) للمفاضلة فيما بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة والنموذجين الآخرين (التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية) من جهة أخرى.

حيث يقوم الاختبار المذكور على اختبار فرضية العدم (H0) القائلة بأن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الأنسب في حين تنص الفرضية البديلة (H1) على أن نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب.

وبإجراء الاختبار المذكور تبين أنّ قيمة Breusch-Pagan LM = 351.7989 وقيمة الاحتمالية Prob. = 0.0000، أي أنّ القيمة المحسوبة للاختبار أكبر من قيمة كاي مربع الجدولية كما أنّ القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من مستوى المعنوية المستخدم 5%، مما يعني رفض فرضية العدم التي تنص على أنّ نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الأنسب وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنّ أحد النموذجين الآخرين (نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية) هو الأنسب.

وللمفاضلة بين النموذجين الأخيرين المقبولين أجرى الباحث اختبار Hausman الذي يستخدم للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية، ويقوم الاختبار المذكور على فرضية العدم (H0) القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأنسب في حين تنص الفرضية البديلة (H1) على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأنسب.

وبإجراء اختبار Hausman المذكور بينت النتائج أنّ قيمة احصائية كاي مربع Chi-Sq. Statistic = 0.066149 عند Chi-Sq. d.f.=1 وقيمة الاحتمالية Prob.= 0.7970 وبالتالي يتم قبول فرض العدم القائل أن تقدير الأثر العشوائي هو الأنسب.

لذلك فإن أسلوب التقدير المناسب لهذا النموذج هو نموذج التأثيرات العشوائية.

تمّ أولاً اجراء الاختبار اللازم للتعرف على مدى استقرار السلاسل الزمنية المدروسة ومدى تكاملها لتجنب إجراء انحدار زائف في حال عدم استقرار السلاسل الزمنية، وقد تمّ الاعتماد على اختبار الكشف عن وجود أو عدم وجود جذر وحدة (Unit Root) في كلا السلسلتين اعتماداً على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، حيث تبين بأن كلا السلسلتين غير مستقرتين في المستوى في حالة عدم وجود قاطع أو اتجاه زمني (None) حيث يوجد جذر وحدة.

لذلك تمّ توليد سلسلتين جديدتين للمتغيرين بعد أخذ الفرق الأول لكل سلسلة منهما I(1)، وبإعادة إجراء اختبار استقرارية السلاسل الجديدة اعتماداً على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) تبين بأن كلا السلسلتين مستقرتين عند الفرق الأول في الحالات الثلاث: حالة وجود قاطع، حالة وجود قاطع واتجاه زمني، وحالة عدم وجود قاطع أو اتجاه زمني، أي أنّ المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة (الفرق الأول) إذ تبيّن عدم وجود جذر وحدة للسلسلتين الزمنيتين، وذلك وفقاً لما هو مبين في الجدول التالي رقم (6).

كما تمّ اختبار مدى استقرار بواقي النموذج الأصلي في المستوى عند الحالات الثلاث.

الجدول رقم (6) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية المدروسة

ADF - Fisher Chi-square

QR			
الفرق من الدرجة الأولى 1st difference	في المستوى level		
86.6067	66.1492	Statistic	مع قاطع Intercept
0.0000	0.0001	Prob.	
66.7675	75.4463	Statistic	مع قاطع واتجاه زمني

0.0001	0.0000	Prob.	Intercept and trend
124.4060	22.8285	Statistic	بدون قاطع أو اتجاه زمني None
0.0000	0.7416	Prob.	
FL			
67.6583	58.2008	Statistic	مع قاطع Intercept
0.0000	0.0007	Prob.	
52.7860	63.7053	Statistic	مع قاطع واتجاه زمني Intercept and trend
0.0031	0.0001	Prob.	
113.9750	17.2440	Statistic	بدون قاطع أو اتجاه زمني None
0.0000	0.9436	Prob.	

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EVIEWS 10

ثالثاً: نتائج اختبار الفرضية:

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى الرفع المالي ودرجة السيولة السريعة في المصارف محل الدراسة.

بإجراء عملية الانحدار بطريقة Panel Least Squares وفق نموذج تصحيح الخطأ أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية بين المتغيرات في الأجل القصير، كما دلّت معنوية معامل U(−1) وسلبيته على وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغير المستقل والتابع، وكان التقدير إجمالاً معنوي (Prob. (F−statistic) =0.0000) وقد بلغت قيمة معامل التحديد 57.7229 % مما يشير إلى أنّ 57.72% من التغير في نسبة السيولة السريعة يعود للتغير في نسبة الرفع المالي في المصارف المدروسة، وذلك وفقاً لما هو مبين في الجدول التالي رقم (7)، كما بلغت قيمة اختبار درين واتسن (DW=1.46) وهي تقع بين الحد الأدنى والحد الأعلى له (d_U=2.5 > d=1.46 >dL=1.5) وبالتالي يمكن القول بأنّ النموذج المستخدم مقبول إحصائياً في تفسير العلاقة بين الرفع المالي والسيولة السريعة.

الجدول رقم (7) نتائج الانحدار بين المتغيرين التابع والمستقل بعد أخذ الفرق الأول وفق نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DQR
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Sample (adjusted): 2011 2018
Periods included: 8
Cross-sections included: 14
Total panel (balanced) observations: 112
Swamy and Arora estimator of component variances

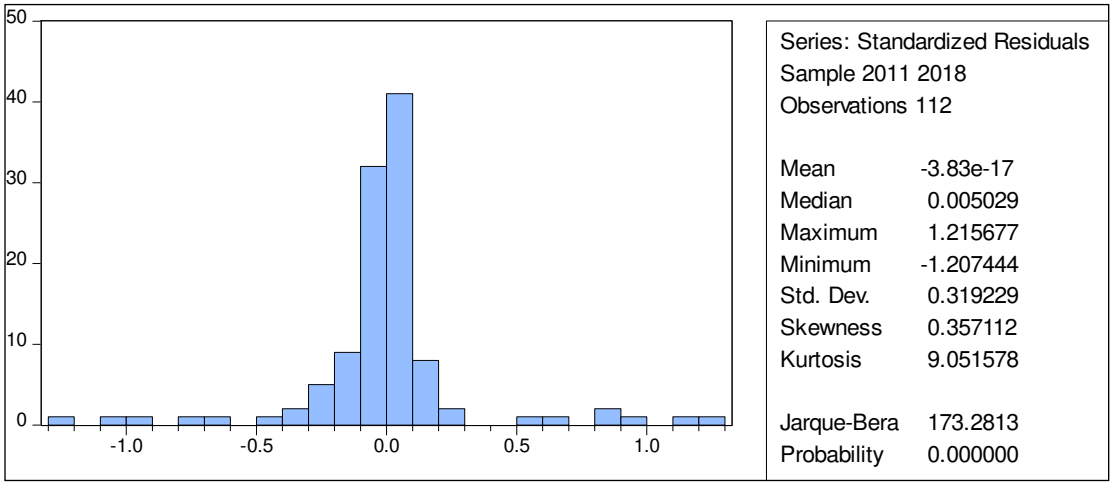
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0043	-2.919845	0.029744	-0.086848	C
0.0000	-8.967646	0.412866	-3.702441	DFL

0.0000	-9.393117	0.021364	-0.200670	U(-1)
		Effects Specification		
Rho	S.D.			
0.0000	0.000000	Cross-section random		
1.0000	0.314249	Idiosyncratic random		
		Weighted Statistics		
-0.107215	Mean dependent var		0.577229	R-squared
0.490965	S.D. dependent var		0.569471	Adjusted R-squared
11.31173	Sum squared resid		0.322145	S.E. of regression
1.459516	Durbin-Watson stat		74.41128	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)
		Unweighted Statistics		
-0.107215	Mean dependent var		0.577229	R-squared
1.459516	Durbin-Watson stat		11.31173	Sum squared resid

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

كما أخذت البواقي شكل التوزيع الطبيعي وفقاً لما يبينه الشكل التالي رقم (5)

الشكل رقم (5) شكل توزيع البواقي



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

وقد أخذت معادلة الانحدار الصيغة الآتية:

$$DQR = -0.08685 - 3.70244*DFL - 0.20067*U(-1)$$

ومن خلال المعادلة السابقة يتضح وجود علاقة عكسية ومعنوية بين نسبة الرفع المالي ونسبة السيولة السريعة في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

بناءً على التحليل السابق واختبار فرضية البحث، تبيّن وجود علاقة عكسية ومعنوية بين نسبة الرفع المالي ونسبة السيولة السريعة في المصارف محل الدراسة (المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)، الأمر الذي يعني أنّه مع زيادة اعتماد المصارف المدروسة على المديونية من خلال جذب كم كبير من الودائع، فإنّها لم تقم برفع نسب السيولة السريعة فيها بما يكفي لتغطية مخاطر السيولة التي يمكن أن تتعرض لها جراء ذلك وذلك سعياً منها لتوظيف غالبية الموارد المالية المتاحة لها من أجل زيادة الأرباح وتحقيق هدف الربحية فيها.

وبذلك جاءت نتائج الدراسة متوافقة مع نتائج الدراسات السابقة التي تناولت متغيري الدراسة الحالية بشكل غير مباشر وخاصة منها دراسة (العلي، 2018) ودراسة (Owino, 2011).

ب- التوصيات:

1-ينبغي على المصارف الخاصة محل الدراسة أن تسعى لتحقيق التوازن بين أهدافها الخاصة وعدم المغالاة في تحقيق أحدها على حساب الآخر وذلك لتجنب التعرض لمخاطر السيولة.

2-ينبغي على المصارف أن تعمل على إدارة المخاطر فيها بشكل أمثل وذلك وفق مجموعة متعددة من السياسات والاجراءات المناسبة لكل نوع من أنواع المخاطر وبما يتوافق مع قرارات مجلس النقد والتسليف، ووضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بإدارة السيولة في المصرف، وتنويع مصادر التمويل وفق أسس علمية معتمدة، اعتماد تكنولوجيا متطورة وانشاء نظم معلومات خاصة بسيولة المصرف، وتوفير الكادر البشري المؤهل للعمل في مجال إدارة المخاطر ضمن المديريات أو الأقسام المتاحة لذلك.

3-ينبغي على المصارف أن تعمل على رفع نسب السيولة السريعة بما يتناسب مع الزيادة في نسب الرفع المالي فيها، وذلك بتوفير القدر الكافي من الأموال النقدية (أرصدة نقدية في صندوق المصرف ولدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى) وشبه النقدية (أوراق مالية متداولة، أوراق تجارية مخصومة، سندات حكومية) وذلك لمواجهة التزامات وأعباء الديون وتلبية متطلبات سحوبات المودعين وطلبات الائتمان الخاصة بالعملاء.

ج- الأبحاث المقترحة:

1-محددات الرفع المالي في القطاع المصرفي.

2-أثر الرفع المالي على كفاءة إدارة المخاطر المصرفية.

3-محددات السيولة المصرفية.

4-تقييم أداء إدارة السيولة في القطاع المصرفي.

References:

1- AL-AJAIBI, AQEEL DAKHIL KARIM, et. al., *Measuring the efficiency of capital management according to the requirements of the Basel III Committee and its impact on the liquidity of private commercial banks, An applied study in the Iraqi Credit Bank*, Tikrit University- College of Administration and Economics/ Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences / Volume (4) Issue (44) C1 /2018, 134--153.

2- AL-ALI, AHMED, *The impact of financial leverage on liquidity and Profitability A field study on a sample of companies listed on the Damascus Stock Exchange*, Al-Baath University Journal, Volume (40), No. (1), 2018, 173-205.

3- AL-MUSAWI HAIDER YOUNIS and AYAT HUSSEIN AL-KHAFAJI, *Relationship of Financial Flexibility and Banking Risk Measuring the Causality- An applied comparative study of a sample of Iraqi and Emirati banks,* journal of management and economic, volume (9), Issue (33), 2020, 1-31.

4- AL-NAJJAR, JAMIL HASAN, *The Effect of Financial Leverage on the performance of firms listed at Palestinian Security Exchange- An Empirical Study,* Al-azhar university journal, volume (15), Issue (1), 2013, 281-318.

5- BELHAJ, NASSIMA, *The Impact of Liquidity and Profitability Indicators on Financial Leverage, An Applied Study of a Sample of Joint Stock Companies in the Wilayat of Ouargla for the period: (2011 - 2015)*, Master Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Kassadi Merbah and Ouargla, Algeria, 2017.

6- DAR, SHAHID QADIR AND AMIR AHMAD DAR, *The Working Capital and Its Ratios: A Qualitative Study*, International Journal of Statistics and Actuarial Science, 2017; 1(1): 24-30.

7- GOELA, UTKARSH, SAURABH CHADHAA, ANIL K.SHARMAA, *Operating liquidity and financial leverage: Evidences from Indian machinery industry*, Procedia - Social and Behavioral Sciences 189, 2015, 344 – 350.

8- HAMAD, KHALAF MUHAMMAD, AND AHMED FARID NAJI, *Liquidity Risks and Their Impact on the Profitability of Commercial Banks in Iraq*, Baghdad University College Journal of Economic Sciences, Issue (52), 2017, 401-414.

9- HONGLI, JIANG, ELIZABETH SENA AJORSU, ERNEST KAY BAKPA, *The Effect of Liquidity and Financial Leverage on Firm Performance: Evidence from Listed Manufacturing Firms on The Ghana Stock Exchange,* Research Journal of Finance and Accounting, Volume (10), No. (8), 2019*,* 91- 100.

10- KUMAR, PRADEEP, *Relationship Between Degree of Financial Leverage and Earning Per Share*, IMPACT: International Journal of Research in Business Management , Vol. 5, Issue 11, Nov. 2017, 5-10.

11- OLEIWI, NASHAT HEKMAT, *The Impact of financial leverage on the Financial Performance of Jordanian Public Shareholding Companies listed in Amman Stock Exchange***,** Master Thesis, Faculty of Business, Middle East University, Jordan, 2019.

12- OMRAN, ALI QASEM, *Capital Adequacy and its Impact on Banking Liquidity Risk Applied Study in the Bank of the Islamic National and Commercial Iraqi for the Period (2012-2017)*, Journal of University of Babylon for Pure and Applied Sciences,Vol.(27), No.(2): 2019, 67- 79.

13- OWINO, ODUOL ERICK, *The Relationship Between Liquidity and Leverage of Companies Quoted at the NSE*, Master Thesis, University of Nairobi, 2011.

14- TALIB, MUSHTAK ABD AL-AMIR, *Leverage and its Impact on Return and Risk - An Applied Study in the Iraqi Private Service Sector*, Iraqi journal of administrative sciences, volume (9), Issue (36), 2013, 336 – 349.
15- ZAHIR, GHASSAN TARIQ, ALI KARIM MUHAMMAD, *Liquidity, Profitability, and Financial Leverage Analysis in the Light of Banking Risk Management, The Iraqi Commercial Bank, Case Study 2005-2015*, Al-Muthanna Journal for Administrative and Economic Sciences, Volume (8), Issue (1), 2018, 42 -53.
16- ZULKIPLI, MUHAMAD ADHWA, NIK ANIS IDAYU NIK ABDULLAH AND AMRIZAH KAMALUDDIN, *The Relationship Between Financial Leverage And Liquidity, And Firms' Profitability Of The Agricultural Industry: Evidence From Malaysian Listed Firms,* Asia-Pacific Management Accounting Journal, Volume 14 Issue 3, 2019.